الأمم المتحدة

E/AC.51/2019/L.4/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جون **ياماداً** (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

موجز الخطة

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في موجز الخطة (A/74/6 (Plan outline)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وعرض الأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي موجز الخطة، وردَّ على ما أثير من استفسارات خلال نظر اللجنة فيه.

010719 280619 19-10812 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أعربت عدة وفود عن تقديرها ودعمها لعرض موجز الخطة، الذي يعكس الأولويات الثمانية التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة، وكذلك خطة الأمين العام للإصلاح على نطاق الركائز الثلاث للتنمية والإدارة والسلام والأمن. وتم التأكيد على أنّ موجز الخطة والخطط البرنامجية ذات الصلة هي تعليمات استراتيجية رئيسية من شأنها أن ترسي الأساس لعمل المنظمة.

٤ - وقال أحد الوفود إنّ عرض الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة والأولويات الثمانية واضح للغاية ويتماشى مع ما أُقرّ من قبل. وشدّد وفد آخر على ضرورة الحرص في ضبط الأولويات على أن تكون هذه الأولويات عالمية تحظى بموافقة الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي للأسف لم يكن دائمًا كذلك لأنّ موجز الخطة يتضمن إشارة إلى نهج ومفاهيم غير متفق عليها على المستوى الحكومي الدولي. وسلّم أحد الوفود بأنّ البرامج التحويلية المدرجة في موجز الخطة ليست شاملة، ولكنّه أفاد بأنّه كان بالإمكان إدراج إشارات أخرى إلى البرامج والخطط في مجال حقوق الإنسان.

٥ - وكان هناك طلب من الأجل الحصول على توضيحات بشأن الفقرة ٤٣ من موجز الخطة المتعلقة بأولويات المنظمة الثماني. وأُعرب بالخصوص عن رأي مفاده أنّ البيان التمهيدي للأمين العام المساعد كان أكثر صراحة من محتوى موجز الخطة، وذلك لأنّه اقترح الإبقاء على الأولويات الثماني الحالية، فيما نص موجز الخطة على أنّ الجمعية العامة ربما تود أن تنظر في إعادة تأكيدها أو تعديلها. وورد الإعراب عن رأي يفيد بأنّه في حالة وجود اختلافات بين موجز الخطة والبيان التمهيدي، فإنّ الأسبقية تكون للموجز. واقترح أحد الوفود إحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة واستغلال هذه الذكرى أيضا كفرصة للتركيز على المحتوى ولتحديد الأولويات للمستقبل.

٦ - وأعرب عدد من الوفود عن الدعم القوي لخطة الإصلاح وللركائز الثلاث، وعن الأمل في أن تؤدي الإصلاحات إلى تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية والكفاءة. وسلّم أحد الوفود بأنّ موجز الخطة يتطرق إلى الإصلاح الإداري ويعطي لمحة عن الإنجازات، وتساءل عن سبب عدم إدراج مسألة إدارة المنظمة وتسييرها بفعالية ضمن قائمة الأولويات، وعما إن كانت مسألة الإدارة الفعالة قد أُدرجت ربما في هذه الأولويات.

٧ - وسأل أحد الوفود عن سبب عدم الإشارة إلى إصلاح مجلس الأمن، وأكد أنه على الرغم من دعمه التام للإصلاحات التي يقوم بها الأمين العام، فإنّ موجز الخطة يتصل بأهداف المنظمة الطويلة الأجل وليس بأهداف الأمين العام، وأكد وجود ولاية واضحة بشأن إصلاح المجلس، بما في ذلك ضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ولا سيما في الفقرة ١٥٣ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠ التي أبرزت إصلاح المجلس كعنصر أساسي في الجهد الشامل الذي تبذله الدول الأعضاء من أجل إصلاح الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أنّ الإصلاحات التي يضطلع بها الأمين العام على نطاق الركائز الثلاث هي التي ينبغي تحديدا أن تظهر في موجز الخطة.

٨ - وعلقت عدة وفود على الشكل الجديد لعرض موجز الخطة، وأقرت بما تم بذله في ذلك من عمل وجهد كبيرين، مما أدى إلى تغيير مهم في طريقة العمل. وأعربت بعض الوفود عن قلقها الشديد إزاء الشكل والعرض الجديدين، وأشارت إلى أنّ الجمعية العامة، حين أقرت تغيير فترة الميزانية إلى فترة تقوم على سنة واحدة، على أساس تجريبي، أكّدت من جديد في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٦٦/٧٢ ألف على

أنه لا يجوز إدخال أي تغييرات على المنهجية المتبعة في وضع الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية أو على النظام المالي دون أن تستعرضها الجمعية وتوافق عليها مسبقا، طبقا للإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية. وأُشير أيضا إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أعربت، في الفقرة ٦٠ من تقريرها بهذا الشأن (A/72/7/Add.24)، عن الأمل في أن تُقدَّم إلى الجمعية، ضمن سياق الإصلاح الإداري الجاري، كل المقترحات الإضافية بشأن تنقيح الشكل الذي تُعرض به الميزانية والمعلومات الواردة فيها، حسب الاقتضاء، لكي تنظر فيها. وأُشير أيضا إلى أنّ الجمعية العامة قد أيدت هذه التوصية في القرار نفسه. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم توضيحات بشأن الولاية التي تم بموجبها تغيير شكل العرض هذا. وقيل إنّه لا بد من استئناف العمل بالشكل السابق إن لم يكن هناك وجود لهذه الولاية. وورد بهذا الشأن أيضا طلب من أجل الحصول على معلومات مكتوبة عن الولايات المحددة التي قضت بإدخال هذه التغييرات.

٩ - وأشار أحد الوفود إلى عدم إدراج المعلومات التي كانت متوفرة سابقا للدول الأعضاء، من مثل الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجازات، والنواتج، والمعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات هيئات الرقابة، وقائمة الولايات وما إلى ذلك. وتم التأكيد على أن هذه المعلومات عنصر هام من عناصر منهجية الميزنة القائمة على النتائج، التي لم تقم الجمعية العامة بتغييرها. وأُعرب أيضا عن القلق لأن إبراز نتيجة واحدة فقط ضمن إطار كل برنامج فرعي هو أمر لا يوفّر معلومات شاملة عن العمل الجاري ضمن كل برنامج من البرامج الفرعية.

١٠ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء حذف معلومات مهمة من موجز الخطة، وعرضها حليا فقط ضمن المعلومات التكميلية، واعتبر أنّه سيكون لهذه الحالة تأثير كبير على عمل اللجنة. وأُشير على سبيل المثال إلى أنّ المنجزات المستهدفة قد تم إدراجها ضمن المعلومات التكميلية وبالتالي لم تعد قابلة للتفاوض.

١١ - وتحدث أحد الوفود عن أوجه عدم الاتساق بين النتائج التي تم تسليط الضوء عليها، حيث يظهر بعضها أقرب إلى الأهداف والبعض الآخر أقرب إلى المنجزات المستهدفة، وشدد على ضرورة تحقيق الاتساق بين البرامج والبرامج الفرعية. ولاحظ الوفد أيضا أن الاستراتيجية كانت تُعرَض سابقا ضمن إطار كل برنامج من البرامج الفرعية، ولكنها أصبحت تظهر في طريقة العرض الجديدة على مستوى البرنامج.

١٢ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لعرض الإطار المنطقي ضمن الشكل الجديد، وما يتيحه ذلك من زيادة التركيز على النتائج. وأُعرب عن رأي مفاده أن اللجنة تتعامل مع العديد من ”المسائل الطارئة لأول مرة“، بما في ذلك أوّل ميزانية سنوية وأوّل نظر في الشكل الجديد، وأُشير إلى أنّ الجمعية العامة سوف تعود إلى اللجنة في معرفة كيف تم استعراض وفهم هذه المسائل الطارئة لأوّل مرة. وأُعرب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة، عند النظر في كل برنامج، من تحديد القضايا الشاملة لتوفير التوجيه.

١٣ - ورحب أحد الوفود بإقامة صلة واضحة بين عمل المنظمة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكنّه قال إنّ الربط الإجباري، فيما يبدو، بين البرامج الفرعية وبين أهداف بعينها من أهداف التنمية المستدامة قد أسفر عن بعض الخلط المثير للجدل، ولا سيما في الحالة التي تم فيها ربط الهدف ١٦، المعني بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات، بمسألة السلام والأمن. وأقرّ هذا الوفد بالصلة العامة القائمة بين التنمية والسلام والأمن، ولكنه شدد على

أنّ خطة عام ٢٠٣٠ انطوت على جهد كبير، وأنّ مداولات مستفيضة قد دارت بشأن الهدف ١٦ خلال المفاوضات، وأنّ هذا الهدف قد صيغ عمدا من أجل تجنب مصطلحات بعينها، كالنزاع، وذلك حرصا على أن تركز أهداف التنمية المستدامة على نفسها وليس على السلام والأمن.

١٤ - وقال أحد الوفود إنّ هناك صلات واضحة بين التنمية المستدامة وصون السلام والأمن، وأوضح بالأخص أنّهما متكاملان ولا يمكن الفصل بينهما لأنّ السلام والأمن شرط أساسي للتنمية. وتم التأكيد على وجود صلة شاملة رفيعة المستوى بين السلام والأمن وبين العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك علاقة واضحة بين الهدف ٦ المعني بضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة وبين القضايا الجيوسياسية.

١٥ - وأُشير إلى أنّ التقرير عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/74/67 و A/74/67/Corr.1) الذي تناولته اللجنة أيضا في ٣ حزيران/يونيه، قد جاء فيه أنّه، فيما يتعلق باستخدام التقييم لدعم أهداف التنمية المستدامة، تتضمن تقارير التقييم المشمولة بالعينة، في نصفها تقريبا، إشارةً صريحة إلى هذه الأهداف، حيث ورد ذكر الهدف ١٦ أكثر من غيره لأنّ العديد من الكيانات يسهم في السلام ونبذ العنف والعدالة، يليه الهدف ٥ المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ثم الهدف ٨ المعني بالنمو الاقتصادي والعمالة.

١٦ - ورحّب أحد الوفود بالنهج الجديد، وقال إنّه يساعد في التقليص من العمل على انفراد وفي تحسين التعاون داخل الأمانة العامة على تناول الركائز كلها، وطلب تزويده بأمثلة أخرى محددة عن الكيفية التي تم التوصل بها فعلا إلى هذه النتيجة.

١٧ - وأكدت عدة وفود على ضرورة التقيد بالمصطلحات والمفاهيم المقبولة فيما بين الحكومات. وذُكر على سبيل المثال أن عبارة ضمان عدم ترك أي بلد أو أي شخص خلف الركب، مثلما وردت في الفقرة ٦ من موجز الخطة، هي عبارة لا تتسق مع المصطلحات المتفق عليها في سياق خطة عام ٢٠٣٠ التي تعهدت فيها الدول الأعضاء بألا يخلف الركب أحدا وراءه. وذُكر أيضا أنّ الإشارات إلى تغير المناخ في الفقرة ٧ لا تذكر المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، التي هي من العناصر الجوهرية في الولاية. وأُشير كذلك إلى إقامة صلة في الفقرة ١٠ بين السكان والهجرة، اللذين لا علاقة بينهما ضمن الولايات الأساسية لكل منهما. وأشار أحد الوفود إلى زيادة التركيز على توطيد العدالة بدلاً من توطيد القانون الدولي، فقال إنّ التقرير يتجاهل البرامج الوطنية وإنّ التعاون بين المنظمة والمحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن يقتصر على سياق اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

١٨ - وطُلب تقديم توضيحات بشأن الفقرة ٤٠ المعنية بتعزيز نظام المشتريات في الأمم المتحدة. ولاحظ أحد الوفود الإشارة إلى البند ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فقال إنّه كان ينبغي بدلا من ذلك ذكر القرار الذي تم بموجب إقرار هذا النظام وهذه القواعد وذلك لأنّ القرار هو الذي نص على الولاية وليس ذلك البند. وذُكر أيضا أنّه قد تم تحديدا، في العديد من قرارات الشراء، تشجيع الأمم المتحدة على زيادة مشترياتها من البلدان النامية، غير أنّ هذا المفهوم لم ينعكس في موجز الخطة. وفي هذا الصدد، أثير سؤال حول الكيفية التي تعتمدها الأمانة العامة في ضبط العناصر المدرجة ضمن موجز الخطة وفي ترتيب هذه العناصر على سلم الأولويات.

١٩ - وفيما يتعلق بمسائل الميزانية الواردة في موجز الخطة، طُلب الحصول على معلومات عن الأرقام التي ستستخدم في ضبط خط الأساس وعمّا إذا كانت المنهجيات المقبولة عموماً قد تم اعتمادها. وطُلب أيضا الحصول على توضيحات بشأن ما إذا كان تقديم ميزانية سنوية سوف يحلّ مشكلة إعادة تقدير التكاليف. وقال أحد الوفود إنّ المسائل المتعلقة بالميزانية تقع ضمن دائرة اختصاص اللجنة الخامسة.